

—(133)—

بعد الإيمان ومن لم يتب فأولئك هم الظالمون. يا أيها الذين آمنوا اجتنبوا كثيرا من الظن إنَّ بعض الظن إثم ولا تجسسوا ولا يغتب بعضكم بعضا أيحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا فكرهتموه واتقوا إِنَّ إِيَّاهُ تُؤْتَوْنَ رِجَالُكُم مِّنَ الْغَيْبِ. يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إِنَّ أكرمكم عندنا أتقاكم إِنَّ إِيَّاهُ عَلِمَ الْغُيُوبُ (الحجرات: 11-13) وليست مشروعية الحدود في الإسلام إلاَّ لصون حرمة الإنسان والحفاظ على كرامته وتوفير الأمن له على دمه وماله وعرضه.

حقوق ولاية الأمر والرعية:

فرض إِيَّاهُ تعالى لولاية الأمر من المسلمين الطاعة على الرعية في حدود طاعة إِيَّاهُ تعالى وعطف طاعتهم على طاعته وطاعة رسوله (صلى إِيَّاهُ عليه وآله وسلم) في قوله: [يا أيها الذين آمنوا أطيعوا إِيَّاهُ وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى إِيَّاهُ والرسول إِنَّ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِالْإِسْلَامِ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْكُمْ فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ هُمُ الْمَوْلَاوْنَ لِلْأَمْرِ وَالنَّهْيِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ خَبِيرٌ (النساء: 59)، وفي هذا الأمر بالرد لما اختلفوا فيه إلى إِيَّاهُ ورسوله ما يدل على ضرورة التزام الكل بمنهج إِيَّاهُ وعدم الخروج عن طاعته، ومن خالف ذلك فقد نكث عهده وعصى ربه وأسقط حقه، وكما تجب طاعة أولياء الأمور تجب لهم النصيحة على الرعية، وعونهم على الحق، وشد أزهرهم، والأخذ بأيديهم إلى جادة الصواب، كما أن عليهم للرعية أن يعدلوا بينهم ويقسموا بينهم بالسوية وبرعوا مصالحهم، ويحموهم من كلِّ عدو غاشم، ففي الحديث عن النبي (صلى إِيَّاهُ عليه وآله) (الدين النصيحة، قيل: لمن يا رسول إِيَّاهُ، قال: إِيَّاهُ ورسوله ولكتابه ولأئمة المسلمين وعامتهم) (65). فالنصيحة بين الحاكم والمحكومين أمر تقتضيه مصلحة الحكم واستقامته،